طالب أعضاء مجلس الأمة بالتصدي للإجراءات الحكومية التي لا تصب في صالح الوطن والمواطنين

طارق الكاظمي: مضاعفة أسعار الديزل والكيروسين ثلاث مرات.. غير مقبولة

كتب طارق عرابي:

توقع الخبير الاقتصادي ونائب رئيس مجلس الادارة في مجموعة شركات الكاظمي د.طارق الكاظمي ان رفع اسعار الديزل والكيروسين بما يزيد على ثلاثة اضعاف هو أمر غير مقبول في دولة الكويت، خاصة أن مثل هذا الامر سيكون له تأثير سلبي في عدد كبير من قطاعات الاقتصاد، مطالبا الحكومة بضرورة مراجعة قرارها رفع سعر بيع الديزل، مع التفكير في رفع أسعار خدمات أخرى بشكل مبرر.wوأضاف الكاظمي في تصريح خاص لـ«الوطن» كان يجب على الحكومة تطبيق الزيادة بنسب معقولة تتراوح ما بين 10 و20%، ولاسيما أن الديزل يؤثر في حركة الشحن والنقل والصناعة والعقار..وغيرها من الخدمات الأساسية في البلاد مشيرا الى استمرار تراجع أسعار النفط على المدى المنظور بسبب تأثرها بعدد من العوامل السياسية والاستراتيجية، وان كانت السياسة هي التي تلعب الدور الأكبر في التأثير في أسعار النفط في الوقت الراهن.

● طارق الكاظمي

يجب الإسراع بمعالجة أوضاع البورصة و«أسواق المال» بعد أن تفاقمت الأمور كثيراً

أسعار النفط

وقال ان هبوط أسعار النفط يصب حالياً في مصلحة بعض الدول، لكن وبشكل عام فان عام 2015 سيكون بمثابة عام جيد للتجارة الداخلية والمشاريع الحكومية في الكويت، وهي المشاريع التي يجب ألا تتأثر بالانخفاض الحالي في أسعار النفط، لأن من مصلحة الكويت ان تستمر في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية بحسب ما ورد في خطة التنمية الحكومية الأخيرة.

وطالب الكاظمي أعضاء مجلس الأمة بتحمل مسؤولياتهم الكاملة في التصدي للاجراءات الحكومية التي لا تصب في صالح الوطن والمواطنين، وخاصة أن آثار الارتفاع في أسعار الديزل والكيروسين قد ظهرت منذ اللحظة الأولى لبدء العمل الفعلي بالتسعيرة الجديدة، حيث انعكس هذا الأمر على أسعار حركة صهاريج نقل المياه وشركات الخرسانة وأسعار المواد الغذائية، في حين لم يتصد لمثل هذا الأمر أي من الجهات الحكومية التي يقع على عاتقها التصدي لمثل هذا الأمر، ولا أعضاء مجلس الأمة الذين اكتفى بعضهم بالتصريحات التي لم يكن لها أي تأثير حتى يومنا هذا على الأقل.

أسواق المال

من جهة أخرى طالب الكاظمي بالاسراع في علاج أوضاع هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية، خاصة بعد ان تفاقمت الأمور كثيرا بين ادارة السوق والعديد من الشركات المساهمة التي تم شطب بعضها وانسحاب بعضها الآخر من السوق، مما اضر بمصالح شريحة كبيرة من صغار المساهمين الذين لم يجدوا من يدافع عنهم ويحفظ لهم حقوقهم وأموالهم التي ضاعت.

القضية الإسكانية

على صعيد مختلف، شدد الكاظمي على ضرورة الاستمرار في الجهود الحكومية الرامية لحل القضية السكنية والاسراع في انجاز المدن الاسكانية الجديدة وعدم الاكتفاء بالتصريحات الرنانة لدغدغة مشاعر المواطنين، مشيداً في ذات الوقت باعلانات الحكومة الأخيرة عن عزمها توزيع ما يصل الى 12 ألف وحدة سكنية سنويا، مع طرح مدن المطلاع بـ52 ألف وحدة سكنية، وجنوب سعد العبدالله بـ42 ألف وحدة سكنية، اضافة الى توزيع 202 بيت في مشروع شمال غرب الصليبيخات، وذلك كله بهدف حل الأزمة الاسكانية.